دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية
دراسة استطلاعية في جامعة واسط

م.د. نزار عبدالسادة ألنصار
حامعة ه اسط / كلية الآداب

The Study aims at recognizing the roles of the civil social societies in developing society on basis of afield study in addition to recognizing the position of these societies in Iraq with their problem and impediment which are manifested in this study . The civil social societies play an important role in development process especially in the field of social care and assisting the poor morally and financially .A good number of the specimen members and other studies endorse the social and developing roles of the civil social societies . To achieve the goals of these societies in presenting their moral and financial support , local governments , people and charitable societies should sustain their activities .

المقدمة :

لقد استقطب موضوع المجتمع المدني في السنوات الأخيرة اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين وفي كافة الاختصاصات المعرفية ، لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة خاصة في منطقتنا العربية ، والمجتمع المدني لا ينمو ولا تنضج مؤسساته في ظل مناخ غير ديمقراطي، فهناك ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات .

ان الغرض من هذا البحث هو التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني في العراق ومعرفة دورها ومساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية وغيرها من المجالات الحيوية الأخرى ، والسعي الجاد من اجل تفعيل دورهذه المنظمات ، خاصة بعد تعاظم دور هذه المنظمات على كافة الصعد المحلية والإقليمية والدولية ، وضرورة تفعيل دور هذه المنظمات على أسس صحيحة وتأكيد مشاركتها الحقيقية في عملية البناء والتطويروذلك في ضوء التغيرات العديدة التي تمر بها البلاد في السنوات الأخيرة . وعلى ذلك كان من البديهي أن ننهج نهجا علميا وصفيا تحليليا معتمدا على الإحصائيات الدقيقة واستقراء جداولها ، والذي يقوم على أساس جمع الحقائق والمعلومات عن

مشكلة البحث والمستمدة من مقابلات أجريت مع المبحوثينمن اجل الإلمام بجوانب الموضوع ومن زويا متعددة ، لذا فقد تم تصميم استمارة البحث لهذا الغرض طبقت على عينه قوامها (60 مبحوثا) من طلبة كلية التربية وكلية الآداب / جامعة واسط)

وفي ضوء ذلك فقد تم تقسيم البحث على جملة نقاط أساسيةوهي :

أولا : أهمية وأهداف ومفاهيم البحث .

ثانيا :التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني .

ثالثا :واقع منظمات المجتمع المدني في العراق .

رابعا : منظمات المجتمع المدني وسبل تفعيل الديمقراطية .

خامسا : منظمات المجتمع المدني ومساهمتهافي التنمية الاجتماعية .

سادسا : صعوبات ومشكلات عمل منظمات المجتمع المدني .

سابعا : اللامركزية الإدارية وتحقيق عملية التنمية (رؤية مستقبلية)

ثامنا :الدراسة الميدانية : وفيها فرضيات البحث بالإضافة إلى مجتمع البحث وعينته وكذلك إجراءات البحث ومنهجيته ثم تم مناقشة نتائج البحث وأخيرا تم ذكر بعض التوصيات بهذا الصدد ومن ثم خلاصه للبحث باللغة العربية تناولناها في الدراسة النظرية0

الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة

اهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال أهمية الموضوع الذي تتناوله ، اي موضوع التنمية ، الذي أصبح مطلبا أساسيا من متطلبات التطور والتقدم اليوم ، حيث ان التنمية أصبحت هدفا ملحا لكافة الشعوب والدول التي تسعى من اجل القضاء على كافة المشاكل التي يعاني منها المواطن اليوم وإشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ان من اهم أولويات منظمات المجتمع المدني اليوم هو التصدي ومحاربة كافة المشكلات الاجتماعية التي يرغب المجتمع في التخلص منها وخصوصا مشكلات الفقر والبطالة والمشكلات الخاصة بالطفولة و المرأة ، ان تحقيق مطلب التنمية معناها توفير الكثير من فرص العمل وبالتالي تخلص المجتمع من السلوكيات السلبية ، وهذا كله من شأنه ان يصب في مجرى تطوير المجتمع وبناءه .

أهدف البحث:

1 - التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية واثر ذلك على رفاهية وتنمية المجتمع واستقراره .
2 - معرفة أهم المعوقات والمشكلات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في العراق .
3 - معرفة واقع منظمات المجتمع المدني في العراق وممارستها في المجتمع وماهو الدور المطلوب منها القيام به .

مفاهيم البحث :

1- مفهومالمجتمع المدني :

لقد أدت التحولات والتطورات التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني الى ظهور تعريفات عدة أولها التعريف الذي درج عليه الفلاسفة الأخلاقيون الذين جعلوه مؤشرا رئيسيا للتطور من حالة الطبيعة الى حالة الحضارة فوصف بأنه (كل تجمع بشري انتقل وخرج من حالة الطبيعة الفطرية الى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي) (1)

وعرفه آخرون بأنه (المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة ، لتحقيق أغراض متعددة) (2).

ويعرفأيضا بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ، ومثل ذلك الأحزاب ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية (3).

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على سمات أساسية هي :

1 - الفعل الإرادي الحر والطوعية : أي تأسيس منظمات المجتمع المدني بالإرادة الحرة الطوعية غير المكرهة والمجبرة ، بمعنى انه غير الجماعة القرابيةوهو غير الدولة ، فينتظم الناس الى تنظيمات مدنية من اجل تحقيق مصلحة اوالدفاع عن مصلحة مادية او معنوية .

2 - التنظيم الجماعي والنفع العام غير الربحية : ان المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات ، كل تنظيم فيها يضم إفرادا اختاروا العمل والعضوية بمحض إرادتهم . ولا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي او اقليمي او دولي ، وتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وتودي طائفة من الخدمات والوظائف الأساسية .

3 - الاستقلالية وعدم السعي الى السلطة : ويقصد بها انه بعيد عن إشراف الحكومة ، ولاينطوي تحت مسمياتها الحكومية ، ويمتلك روح المبادرة والحماسة لخدمة المصلحة العامة (4).

مفهوم التنمية :

لقد ظهرت تعريفات كثيرة للتنمية تطورت بتطور الزمن من ناحية ، وتطور الفكر الاجتماعي من ناحية أخرى ، حيث اقترن مفهوم التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى واقترن مفهوم التنمية على البعد الاقتصادي الكمي فقط ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تطور مفهوم التنمية ليذهب الى ابعد من ذلك ليشتمل على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي الى جانب البعد الاقتصادي واخذ يركز على البعد الإنساني لعملية التنمية (5).

ويرى الدكتور مصطفى الخشاب إن التنمية هي العملية المرسومة لإيجاد ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله ' معتمدة على إسهام المجتمع المحلي إسهاما ايجابيا ، أما المعنى المحدد لها فهو أن التنمية عمليات تنطوي على توحيد جهود المواطنين والحكومة والمسئولين لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والعمل على مساعدتها في التكامل والاندماج في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام في التقدم القومي(6).

وهناك تعريفات عدة تناقلها الباحثون في مجالات التنمية على اختلاف اتجاهاتها والنواحي التي يبحثون فيها والمجالات التي يتعاملون معها ومن هذه التعريفات :

التنمية : عملية تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال مدة من الزمن محددة وقصيرة نسبياً وتستهدف إحداث تغييرات نوعية بالإضافة إلى التغييرات الكمية وذلك عن طريق الجهود المنظمة (7).

والتنمية ببساطة ليست مجرد (نمو) كما قد يوحي أصلها اللغوي إنما هي مسيرة واعية تسترشد في سعيها إلى التقدم بأفكار وممارسات توجهها .ومن يتصدى لعملية التنمية والتقدم عليه إن يجيب على أسئلة أساسية مثل هل تكون التنمية اقتصادية فحسب أم تتبع لتشمل جوانب أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية ؟ ومن أين نبدأ بالتنمية من الاقتصاد ام من السياسة أم من الثقافة أم منها جميعا(8).

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث (Modernization) والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي ، الى نمط متطور تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا ، وغالبا ما تفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التي قطعت شوطا في طريق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ، ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية ، فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية (9).

مفهوم التنمية الاجتماعية :

إن مراجعة الأدبيات المهتمة بدراسة التنمية الاجتماعية تفصح عن اختلاف بين الباحثين في تحديدهم لمصطلح التنمية الاجتماعية فمنهم من يركز على جانب واحد والآخر من يركز على ألكثير من الجوانب التي يشتمل عليها هذا المصطلح .

ان التنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع ، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي (10).

وتعرف التنمية الاجتماعية لدى المصلحين الاجتماعيين بأنها (توفير التعليم' والصحة' والسكن الملائم' والعمل المناسب لقدرات الإنسان ' والدخل الذي يوفر له احتياجاته' وكذلك الأمن' والتأمين الاجتماعي' والترويح المجدي' والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص' والانتفاع بالخدمات الاجتماعية مع الاحتفاظ بحق كل مواطن بالإدلاء برأيه في كل ما ذكر وفيما ينبغي أن يكون عليه مستوى أدائه.(**11**).

ومن التعريفات الأخرى التي ذكرت للتنمية الاجتماعية هو أنها عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ‘وإنها تسعى إلى إقامة بناء اجتماعي يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للإفراد (12).

وتجدر الإشارة هنا إلى إن التنمية الاجتماعية ترتكز على عناصر ثلاثة مجتمعة وضرورية وهي على النحو الآتي :

الأول : تغير بنائي (Structural Change)

ويقصد به ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور ادوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ‘ ويقضي هذا التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والعلاقات السائدة في المجتمع‘أي انه تغيرا جذريا وليس سطحيا يحدث في بناء المجتمع فيغير شكله ‘ وتنظيمه ‘ وتركيب أجزائه .

الثاني : الدفعة القوية (Big-Push)

والدفعة القوية لابد منها لخروج المجتمعات من حالة الركود السائدة ‘ وقد يحتاج ذلك إلى دفعات أي مجموعة قوية لازمة لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع لإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن . ويمكن إحداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل من التفاوت في الثروات والدخول بين الأفراد – توزيع الخدمات توزيعا عادلا – وجعل التعليم إلزاميا أو مجانيا قدر الإمكان ‘ وتأمين العلاج ‘ والتأمين الصحي ‘ والتوسع في مشروعات الإسكان .

الثالث :الإستراتيجية الملائمة (Suitability Strategy)

ويقصد بها الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي في استخدام الوسائل المتاحة .وينبغي أن تبنى التنمية الاجتماعية على وفق خطة إستراتيجية على أساس التكامل والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون واضحا للمخططين إن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تختصان في التنمية الاقتصادية : أحداهما التغير الاجتماعي والأخرى تنمية الموارد البشرية.**(13)**

ثانيا:التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني :

يعود مفهوم المجتمع المدني في الغرب الى تطور الفكر الفلسفي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص ويعتبر الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمة العصور الوسطى .لقد كان اغلب الفلاسفة في القرنين السابقين من منظري العقد الاجتماعي ، وقد انطلقت تنظيراتهم من الحالة الطبيعية ، أي حالة ماقبل تكون المجتمعات الإنسانية ، حيث كان الأفراد يعيشون في حالة من أللاستقرار والبدائية والجهل بالروابط الاجتماعية ، وهذه النقطة المشتركة بين أنصار هذه النظرية وماعداها فأن التناقض والتعارض سمة بارزة في طروحاتهم حول الملامح الأساسية لحالة المجتمع الطبيعية .(14)

وقد بدأت المرحلة الأولى في الفترة الحديثة مع عصر الأنوار وهي المرحلة التي مهدت للثورات البرجوازية ، وفي مقدمتها الثورة الفرنسية ، فناقش كبارالمفكرين أمثال(هوبس ، ديدرو ، ماندفيل ،روسو ،هيجل ، ادم سميث) مفاهيم جديدة مثل الوطن والدولة والمجتمع المدني لتبرز بعد ذلك مدرستان شغل بين أنصارهما مفهوم المجتمع المدني حيزا بارزا : المدرسة اللبرالية والمدرسة الماركسية وتباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة من ادم سميث الى المفكر الفرنسي المعاصر ريمون ارون من صفوف اللبراليين ، ومن هيجل وماركس الى غرامشي ضمن التيار الماركسي (15).

وينطلق هوبز في فهمه للدولة والمجتمع المدني من خلال فهمه لتصرفات الأفراد وهم اصغر الأجزاءالمركبة لهذا الكائن الاصطناعي كما هو متخيله بدون الدولة وهي حالة غير متخيلة الا نظريا أي ان حركة الأفراد باتجاه مستقيم لتلبية رغباتهم ثم الصدام الناتج عن هذه الحركة المستقيمة باتجاه الرغبة الفردية وحالة الحرب المترتبة عن هذا الصدام وعن كون الأفراد متفاوتين في قوتهم ومتساوين في ضعفهم كل هذا غير قادر على إنتاج حالة اجتماعية وحيز اجتماعي عام ومنظم وهي بالتالي حالة حرب ضرورية . **(16)**

ولعل المجتمع المدني يحتاج الى دولة قوية ، غير ان هوبزأدرك ان الاقتصاد ، والعلم والفنون ، والآداب تقتضي أيضا احترام العالم الخاص لرغائب الفرد ورفاهة ، فالمجتمع المدني ميدان لكل من الحياة العمومية الجماعية والمصلحة الذاتية . (17)

اما جون لوك فيعد من ابرز مفكري العقد الاجتماعي اذ انه أعطى اهتما بالغا للمجتمع المدني من خلال فكره الذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي .(18)

وأكد من خلال نصوصه الفلسفية وخاصة رسالته حول التسامح ان نشأة المجتمع المدني قد جاءت نتيجة الاختلاف الذي حدث بين أفراد المجتمع الطبيعي في تفسير حقوقهم الطبيعية ويرى لوك ان في إطار المجتمع المدني يسلم الأفراد عملية الحكم إلى مجموعة من الأفراد القادرين على

ممارسة الحكم ويتحدث عن ذلك بقوله انه في سياق المجتمع المدني يتم الفصل بين السلطات كما تجري انتخابات دورية تجدد فيها دماء النخبة الحاكمة ، وانه اذا ما شعر أفراد المجتمع ان الحكومة تسئ استخدام سلطاتها يصبح لهم الحق في العودة الى الحالة الطبيعية الأولى .(19)

اما من وجهة نظر ماركس فان المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة التي تستمد مقومات وجودها من ظاهرة انقسام المجتمع الى طبقات ، وان الدولة هي أداة لتوظيف استمرارية سيطرة الطبقة الاقتصادية الأقوى على المجتمع وبالتالي فهي تعبر عن الصراع الطبقي وتمثل دكتاتورية الطبقة الأقوى، لذلك تقاطع في رؤيته مع فهم هيجل ، على أساس ان المجتمع المدني هو سوق اقتصادية للرأسمالية والمجال الذي تتحقق فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة . ويتجسد هذا الصراع بقطبيه الأساسين الطبقة العمالية والطبقة الرأسمالية وان هدف الاشتراكية هو إلغاء الدور التسلطي للدولة ودمجها بالمجتمع المدني لتكون في خدمته وتحرير المجتمع من الفوارق الطبقية والاستغلال وإطلاق حرية المجتمع وتحقيق العدل الاجتماعي .(20).

وفي القرن العشرين طرح المفكر الايطالي الماركسي انطونيوغرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي ان المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الايدولوجية . (21)

ثالثا : منظمات المجتمع المدني في العراق

يصعب متابعة منظمات المجتمع المدني ، خاصة تلك المهنية ، في العراق بسبب غياب اوندرة محاولات دراستها وبالذات الدراسات الميدانية ، وتزداد هذه الصعوبة حاليا في ظروف القمع والحروب وأثارها المدمرة التي وقع شعب العراق ضحيتها ، يضاف الى ان انتعاش حركة هذه المنظمات تطلب ابتداء وجود دولة دستورية ، اذ ان الأنظمة الفردية النخبوية والدكتاتورية لا تسمح بوجود قوة منافسة لها.(22)

واتسم المجتمع العراقي مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتحول البلاد من التبعية العثمانية الى تبعية المحتل البريطاني ، بانقسامات وصراعات ونزاعات تقليدية ، إضافة الى الانقسامات بين الريف والمدينة . ان قوة ووحدة كل جماعة من هذه الجماعات اقترنت بحاجة الفرد لحمايته من قبل الجماعة في ظروف غياب حماية الدولة ، ورغم التسارع النسبي للحركة الثقافية وزيادة عدد الصحف بعد ثورة تركيا الفتاة ، استمر الوعي ضعيفا وكان التعبير عن الرأي العام ظاهرة جديدة في

العراق،وقد ظهر النشاط السياسي في هذه الفترة بصور متعدد فكانت الفئة الطليعية من المواطنين الواعين يجتمعون في المقاهي والبيوت والمدارس والجوامع والمساجد والحسينيات ، وكانت هذه

الاجتماعات تتم لمناقشة أمور السياسة وبث الوعي المعادي لبريطانيا وحث الناس على المطالبة بالاستقلال .(23)

وقد تشكلت عدد من منظمات المجتمع المهنية والتعاونية التي قدمت خدمات إنسانية منها ما هو رسمي وغير رسمي ، مثل جمعية حماية الأطفال 1928، وجمعية الهلال الأحمر 1932،وجمعية بيوت الأمة 1935، وجمعية الاتحاد النسائي العراق 1944،واستمرت حركة انتعاش منظمات المجتمع المدني على الرغم من عيوب العملية الدستورية والإجراءات غير الديمقراطية .(24)

ومن المنظمات التي تسحق الذكر هي جماعة الأهالي 1931وهي منظمة سياسية قامت على وجه علماني وتجاوزا للطائفية وعبرت عن تيار إصلاحي شعبي تأثرت بالأفكار الاشتراكية اذ رفعت بدءا شعا مصلحة الشعب فوق كل مصلحة واهتمت برفع مستوى المعيشة وخلق نظام سياسي واقتصادي صلب ووضع المواهب الفكرية والموارد الاقتصادية للبلاد في خدماتها بالشكل الأفضل وكان المنهج المفضل للجماعة هو التعليم وتبني الأسلوب السلمي للتغيير ، لكنها انتهت بتورطها في انقلاب بكر صدقي عام 1936 . فحرمت العراق من تجربة غنية رائدة في العمل والتوجه الوطني الديمقراطي .(25)

ومع إعلان الجمهورية انتهت الحياة الدستورية وانتهت معها الأحزاب العلنية وأصبحت الساحة السياسية جاهزة للأحزاب السرية التي ظهرت نشيطة في العهد السابق ، حيث غطت الصراعات الحزبية على الأحداث السياسية منذ ثورة تموز 1958في سياق انشطار المجتمع العراقي وفي غياب البنية الدستورية وسيطرة العسكر والحكم الفردي الدكتاتوري تعدم فرص بناء مجتمع مدني نشيط .(26)

لقد نعت نظام صدام المنظمات الدولية غير الحكومية القليلة العاملة في العراق ، بأنها تعمل لصالح الدول الغربية ، فقد كان مفهوم المنظمات غير الحكومية وثقافة المجتمع المدني الحر غريبين وغير مألوفين . (27)

وبعد انهيار النظام السياسي السابق في(2003)شهد العراق تشكيل عدد كبير من منظمات المجتمع المدنيمستفيدة من التغيرات السياسية الجديدةلان أي تغيير سياسي ستتبعهأيضا تغيرات قيمية وثقافية واجتماعية .

رابعا: منظمات المجتمع المدني وسبل تفعيل الديمقراطية :

ان منظمات المجتمع المدني هي وليدة الفكر الديمقراطي الحقيقي والديمقراطية ميدانها المفتوح لجمع كل أبناء المجتمع بكافة طوائفهم حول أهداف وغايات سامية ولهذه المنظمات على تنوعها الثر دور مهم في بناء المجتمع الديمقراطي ذلك ان بناء الديمقراطية الحقة يتطلب وجود مواطنين ينظرون الى ابعد من مصالحهم الشخصية ولديهم حرص حقيقي على المصلحة العامة ، فالديمقراطية وسيلة لا هدف بحد ذاتها ، فهي وسيلة إنسانية متطورة لاحتواء الثقافات المتنوعة وطموحات ومصالح الناس المختلفة لغرض تحويل الصراعات المحتمل نشوئها على اثر هذا التنوع والاختلاف الى صراعات سلمية وفق قواعد محددة تسمى أحيانا بقواعد اللعبة الديمقراطية . (28)

من جهة أخرى فان وجود منظمات المجتمع المدني ليس دليلا على وجود او عدم وجود الديمقراطية ، ففي السعودية مثلا تنمو هذه المؤسسات (عند اعتبار مؤسسات الأعمال جزءا منها) في غياب الديمقراطية . بينما تتصف الديمقراطية في اليابان بضعف منظمات المجتمع المدني ، المهم ان وجود النظام الديمقراطي شرط لبناء الأسس المؤسسية الدستورية التي تشكل الأرضية الأساسية لازدهار المجتمع المدني . وتتجسد علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في مجالات عديدة ، فالديمقراطية تتطلب المشاركة المنظمة الواعية المستمرة ، يضاف الى ذلك ان الحاجة الاجتماعية تتطلب توجيه وتسيير مؤشرات الديمقراطية من القاعدة الى القمة بدلا من اقتصارها على خط واحد (من الأعلى الى الأسفل) هذه الحركة التصاعدية التي تقترن بمنظمات المجتمع المدني . (29)

وقد صمم المجتمع المدني من اجل تقييد الدولة على وجه التحديد او إبقاء هذا التدخل بعيدا عن الساحة ، وفي الجهة المعاكسة جرى تمييز المجتمع المدني مما يدعو بالوحدات الأزلية مثل الأسرة ومجموعة الأقارب ، والجوار والقبيلة والجماعة الدينية او العرقية ، برغم ان بعضها قد يدخل في نطاق التفاعل المدني ومن ثم يندرج ضمنه . (30)

والديمقراطية ليست مجرد خطاب ثقافي ولا هي مجرد تشريع ، فالديمقراطية حاجة تفرضها ضرورات المجتمع المدني لحل المعضلات المستجدة وتحقيق التوازن العام للدولة والمجتمع ، فعلى ضوء تطور تقنيات العمل وتنوع المنافع والمصالح الطبقية يكون هناك أكثر من مركز قوة في المجتمع ، حيث تتعدد مراكز القوى الاجتماعية وتتعدد معها الأفكار والبرامج والرؤى في كيفية أدارةالأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (31)

غير انه لا قيمة لوجود مؤسسات المجتمع المدني كعدد وهيكلية الا بتوافر ثقافة مدنية لتلك المؤسسات ، فثقافة المجتمع المدني هي بالضرورة ثقافة مدنية ، قوامها المساواة والإنصاف وتقبل الرأي الأخر ، والاستعداد للمشاركة ، وهذا النمط من الثقافة لا يلتقي مع الثقافة التقليدية ، فهي

غير مدنية ومن ثم غير ديمقراطية ولا يستقيم ترويجها في مؤسسات المجتمع المدني لأنها تنمي روح الخضوع لا المشاركة .(32)

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية في أي مجتمع ما لم تصبح مؤسسات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وجمعيات أهلية ومنظمات نسائية وشبابية حيث توفر هذه المنظمات

في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحلأعضائها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال المشاركة التطوعية في العمل . (33)

خامسا :**منظمات المجتمع المدني ومساهمتها في التنمية الاجتماعية :**

ان كثيرا من الدول المتقدمة ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية اوالصحية او الثقافية او غيرها ، وان هذه المنظمات لاتهدف الى الربح وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسانوالمرأة والعدالة والتنمية والأعمال الخيرية والإغاثةوتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين وتطوير أنظمة التعليم وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم . (34)

وتتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد التالية :

1 - حرية التجمع فالقانون حين يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع الى واقع حقيقي لها معنى مما يتيح حرية التعبير يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير او بصوت مسموع باعتبار ان الشخص منفرد لايمثل صوته أهمية او قوة في مواجهة سلطة قوية ، ان هذا قد يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون منظمات المجتمع المدني بمثابة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم .

2 - التعددية والتسامح : ان للإفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء كانت هذه الفوارق حسب العرق او الجنس او اللغة او الدين او غيرها ، ولذلك فأن وجود منظمات المجتمع المدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقا لاهتماماتهم وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم ، ان هذا بدوره يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه او بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية.

3 - الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون : ان وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ . فقيام المؤسسات الدينية بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يؤدي دورا مهما في تخفيض معدلات الجريمة .

4 - تنفيذ برامج متكاملة في مجال الرعاية الاجتماعية كافة مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية ، وبرامج مساعدات المرضى وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج ، ومساعدة اسر السجناء والمعوقين وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتأمين وجبات طعام للفقراء .

5 - ان تقديم الدعم المالي والتبرعات لمنظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وتفهما وإيثارا من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء ، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع (35)

وفي هذا المجال لايختلف اثنان في أهمية دور منظمات المجتمع المدني في استثمار طاقات الإنسان الخلاقة والمساهمة في بناء مجتمع يقوم على القيم الأخلاقية العميقة ذلك ان منظمات المجتمع المدني تؤمن لأي مجتمع ركائز قوية في بناء الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومساعدة أبناء الشعب على تحقيق أمانيهم وتطلعاتهم المشروعة من خلال التأثير الايجابي على السياسات العامة في المجالات التربوية والصحية وحقوق الإنسان ودعم سياسة مكافحة الفساد وغير ذلك من المجالات الأخرى .(36)

ان المطلوب اليوم ان تؤدي منظمات المجتمع المدني في العراق دورا في التنشئة السياسية المبنية على احترام الآخر رأيا وفكرا وعقيدة وترقية الثقافة السياسية المبنية على المواطنة العراقية ، ونعتقد ان قيام منظمات المجتمع المدني بمثل هذه الأدوار يدفع باتجاه رقي العملية الديمقراطية بوصفها سبيلا لرقي العراق وانتشاله من ترسيخ الثقافة الفرعية الى الثقافة الشاملة ، نعم ان الإقرار بالثقافة الفرعية في المجتمع شيء صحي ولكن شريطة ان تكون في إطار الثقافة الشاملة لا منفصلة عنها .(37)

ان الوعي والإيمان بالدور الذي يمكن ان يلعبه المجتمع المدني ، وترجمته عمليا الى نمط كلي متساند في الداخل والخارج يجعل المجتمع المدني قادرا على التفاعل مع ظروف تلبية الحاجات الأساسية بوصفها اعتمادا متبادلا مع بيئة الإنسان العراقي الذي يصبو الى الخلاص من العنف واستعادة عافية مجتمعنا .(38)

سادسا: معوقات ومشكلات المجتمع المدني

رغم التقدم الملحوظ في أداء ونشاط مؤسساتالمجتمع المدني ، تواجه المنظمات غير الحكومية الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحد من نشاطها الاجتماعي والتربوي والثقافي ، واهم تلك المشاكل والمعوقات تتمثل في غموض مفهوم المجتمع المدني وانعدامه لدى أكثرية العاملين وعدم وجود وسيلة إعلامية متخصصة بالمجتمع المدني وضعف الدور الإعلامي لتوعية وتثقيف العاملين والمواطنين بدور منظمات المجتمع المدني والانتقاء في تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام على النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ، وعدم وجود قاعدة بيانات في جميع منظمات المجتمع المدني حتى تكون متاحة للقنوات الإعلامية لنشر الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات ، كما تعاني مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من ضعف الدعم والتمويل الذاتي ، اذ ان دعم المنظمات يفترض ان يعتمد على الإيرادات الداخلية او التبرعات المحلية او الدولية ، ولكم هذه الموارد تتقلص يومنا بعد أخر . (39)

وبرغم الزيادة المطردة في عدد منظمات المجتمع المدني العراقية الا ان هذه التنظيمات تعاني مشكلات فنية ومادية وأمنية ، أهمها يتعلق بتطوير الإطار التشريعي والقانوني والإداري الذي ينظم عمل هذه المؤسسات في العراق ويوضح علاقتها بمؤسسات الدولة الرسمية ، ويحفظ لها حق العمل بكل حرية ومسؤولية ، كما تحتاج مؤسسات المجتمع المدني في العراق الى رعاية المنظمات الدولية المتخصصة والعمل معها لمواجهة بعض الصعوبات لاسيما ما يتعلق منها بالتمويل ، إضافة الى هذا فمن الضروري العمل على توفي التدريب اللازم للكوادر الناشطة في هذا المجال . (40)

ومن الصعوبات التي تواجه تلك المنظمات هي ضعف مساهمة النساء في العمل التطوعي ولاسيما في الدول النامية وربما يعود ذلك الى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وخاصة في تولي المناصب القيادية أسوة بالرجل ، حيث تؤكد العيد من الدراسات ان مساهمة النساء في النشاط الاجتماعي والاقتصادي تعد من بين مؤشرات تقدم المجتمع ، بل ان هناك أراء ترى ان أي خطة تنموية لابد ان تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع .كما تشير الإحصائيات والبيانات المتوفرة أيضا على الصعيد العربي الى ضعف مشاركة المرأة الريفية بشكل خاص في مثل هذه التنظيمات والجمعيات الأهلية مقارنة مع المرأة الحضرية . (41)

ومن الصعوبات الأخرى ما يتعلق بثقافة التطوع وظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمعفي المجتمعات النامية ، وعدم تعزيزها من خلال وسائل

الإعلام والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية في الوقت الذي يتعاظم دورالمنظمات التطوعية في المجتمعات الغربية على الصعيدين الداخلي والدولي .(42)

كما ان غالبيةمنظمات المجتمع المدني مسيسة ترتبط من حيث مرجعياتها الفكرية او السياسية بأحزاب وجهات فاعلة في الساحة السياسية مما افقدها القدرة على التعبير عن المجتمع المدني ككل ان لم تضع نفسها بمواجهته . (43)

ومن المشكلات الأخرى التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في العراق هي قلة وانعدام التجربة لهذه المؤسسات وللعاملين فيها مما انعكس على برامجها المترددة أحيانا والمتناقضة في أحياناأخرى ، اذ ان العديد من برامج هذه المنظمات لا تزال غير ناضجة ولا تسمح بإقامةستراتيجية للعمل ، كما ان العديد من مؤسسات المجتمع المدني في العراق لا تعتمد التنظيم الإداري المتطور ولا ترجع الى الأنظمة الداخلية والهياكل التنظيمية بوصفها القاعدة الإدارية والقانونية في مشروعية نشاطها وفعاليتها ، وان أدارتها تعتمد النشاط الفردي والاجتهادي الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان الى غياب الديمقراطية داخل هذه المنظمات في النقاشات واتخاذ القرارات وعدم إجراء انتخابات لهيئاتها القيادية .(44).

سابعا :**اللامركزية الإدارية وتحقيق عملية التنمية (رؤية مستقبلية)**

ان عراق اليوم يشهد بناء مؤسسات جديدة انطلاقا من مرجعية مختلفة حول دور الدولة ، وعلاقتها بالمجتمع تؤسس لنظام لامركزي وتوفر بيئة ملائمة لظهور منظمات المجتمع المدني على نحو يأخذ طابع المبالغ أحيانا ، كما تؤمن للثقافات الفرعية فرصة التعبير عن خصوصياتها في إطار الهوية الوطنية وتهيئ مناخا جديدا للحديث عن حقوق الإنسان وكرامته تطرح فكرة ان الحرية هي الوجه الأخر للتنمية ، وان الحكم الصالح هو احد العناصر الأساسية في إستراتيجية التنمية المستدامة ، غير ان ذلك كله مع أهمية تلك المراجعة يواجه جملة من العقبات التي ينبغي مواجهتها من خلال إجراءات تعتمد على قرار سياسي عقلاني ، بقدر ماتعتمد على استجابة ناجحة من جانب المجتمع ومرونة كافية من جانب السوق ، بمعنى ان المستقبل يتطلب بناء علاقة متينة تعكس حقوقا وواجبات ، متضمنة في عقد اجتماعي .(45)

ويقتضي العمل على وضع إستراتيجية هادفة تؤدي الى ظهور منظمات فعالة وتنسجم في الوقت نفسه مع الظروف القائمة في المجتمع العراقي وتتركز على سن تشريعات وقوانين تنظم نشاط وعمل وعلاقات مؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن أي قيود تحد من حركتها وفعاليتها واستقلاليتها ولابد لتلك المنظمات من الاسهام في صياغة تلك القوانين ومناقشتها

،وكذلك تعزيز دور المنظمات والمؤسسات والتنظيمات المدنية في سياق الممارسة الديمقراطية ويعتمد ذلك على تهيئة الأجواء والمناخ المناسب لدورها الوظيفي في مسيرة التحول الديمقراطي ، أي عبر تعميم الثقافة المدنية . (46).

ان محاولات إحياء المجتمع المدني في هذا القطر العربي أو ذاك ، تندرج من حيث النتيجة و بغض النظر عن نوايا بعضهم و غاياتهم، في سياق مشروع بناء الأمة و المساهمة في إظهار طاقاتها و إبداعاتها الكامنة، على طريق مواجهة تحدياتها المصيرية سواء مع مشكلاتها الاقتصادية أو مع عصر العولمة. و في فضاء حياة تعددية ديمقراطية سيكون المجتمع المدني داعما للدولة و مكونا رئيسا من مكونات قوتها، إلى جانب السلطة التي ستتراجع عن ابتلاع الدولة، لتصبح سلطة القانون بعد أن كانت طويلا قانون السلطة (47)

إن مشروع الحل الممكن مستقبلاً، إنما يبدأ الآن، و(الآن) تعني كل لحظة يمكننا الشروع فيها بالعمل على نقض ثقافة الاستبداد و الشعارات الثورية، داخل عقولنا ولغتنا، وتبّني المفاهيم الديمقراطية داخل البيت قبل المدرسة، والمدرسة قبل الشارع، والشارع قبل الأحزاب، ولن يكون بوسع المجتمع أن يبدأ بإنقاذ نفسه ومستقبله إلا بالشروع بمبادرات جديدة، وذلك بتشكيل أحزاب مدنية ديمقراطية بوصفها بديلاً راهناً ومستقبلياً للأحزاب والتنظيمات الثورية التي استهلكتها التجربة الماضية (48) .

ان العراق يحتاج اليوم الى وقفة موضوعية لاستخلاص الدروس والعبر وتحديد معالم المستقبل خاصة بعد تردي أوضاعة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، انطلاقاً من إيمان صادق بالوطن والشعب وما يتوفران عليه من إمكانيات خلاقة وقوى حية، وحرصاً على التفاعل الإيجابي مع أية مبادرة جادة للتطوير والإصلاح، الحاجة اليوم ماسَّة إلى حوار شامل بين جميع أبناء الوطن وفئاته الاجتماعية وقواه السياسية ومثقفيه ومبدعيه ومنتخبيه، للمشاركة في الفعاليات التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو المجتمع المدني المؤسَس على حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن وبناء دولة الحق والقانون فبلادنا اليوم بحاجة الى جميع جهود مواطنيها من اجل إحياء المجتمع المدني المنشود . (49).

ثامنا : الدراسة الميدانية :

1 -منهج البحث :

لقد أصبح من البديهي القول بأن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة تتسم بالتعقيد الشديد و ذلك مقارنة بالظاهرة الطبيعية ولذلك أصبح لزاما على الباحث الاجتماعي ان يضع ذلك التعقيد في الحسبان فينظر إلى الظاهرة التي ينوي دراستها من أكثر من زاوية واحده.

وانسجاما مع هذه الحقيقة فلقد حرص الباحث إن ينظر إلى زوايا موضوعه المختلفة وان يقدم مراجع مناسبة للأدبيات المتعلقة في الظاهرة المدروسة فضلا عن استقراء هذه الظاهرة ميدانيا . لا شك بأن التأكيد على الجانبين النظري والميداني من شأنه أن يلبي الرغبة في تحقيق اكبر قدر ممكن من الفهم للجوانب المختلفة للظاهرة المدروسة. لقد اعتمد الباحث في تناول المشكلة المدروسة على منهجين علميين ولاسيما في ما يتعلق بالجانب الميداني وهذان المنهجان هما :

أ -منهج المسح الاجتماعي:

وهو احد المناهج الاجتماعية الرئيسية ويعرف بأنه دراسة للظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع ه معين بقصد الحصول على بيانات ومعلومات كافيه ممكن الاستفادة منها في وضع وتنفيذ مشاريع الإصلاح الاجتماعي والتربوي ومع إن هناك انواع متعددة للمسوح الاجتماعية فلقد استخدم هذا البحث المسح الاجتماعي بطريقه العينة وهذا النوع من المسوح هو الذي يغلب استخدامه بين الدراستين (50).

ب -المنهج المقارن:

يعد بعض المهتمين بالبحث الاجتماعي المقارنة منهجا علميا مهما وهو كثير ما يستخدم في الدراسات الاجتماعية ولا سيما تلك التي تهتم بتدريسه العلاقات والظواهر الاجتماعية.

لقد تم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة لغرض عقد مقارنات بين الفئات المختلفة ضمن العينة وذلك من اجل تقديم دراسة تحليله للظاهرة المدروسة .

ج- فرضيات البحث:

تعرف الفرضية بأنها مقولة تربط بين متغيرين احدهما متغير مستقل و الأخر متغير معتمد وهي مقوله تتحمل الخطأ كما تتحمل الصواب أي إن الباحث لا يمتلك الإجابة حول مدى صحة النظرية قبل ان يتحقق من الإحصائيات المأخوذة من الميدان وبمعنى أخر إن الفرضية فكره مبدئية يسعى البحث إلى التحقق منها ميدانيا ليتحقق من مدى صوابها أو خطئها (51).

وانسجاما مع الأهداف المحدد لهذا البحث سنعمد فيما يأتي من الدراسة الميدانية إلى التحقيق من الفرضيات التالية :

1 - تؤدي منظمات المجتمع المدني أدوارا ذات دلالة إحصائية في التنمية الاجتماعية في المجالات التنموية المختلفة.
2 - لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية وحسب متغير النوع.
3 - :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) عن دور منظمات المجتمع المدني تبعا لمتغير الكلية.

د- تحديد مجالات البحث :

1 -المجال المكاني/ يقصد بالمجال المكاني المنطقة الجغرافية التي تجري بها الدراسة ولذلك فأن المجال المكاني لهذه الدراسة هو أروقة جامعة واسط وبالتحديد كل من كلية التربية وكلية الآداب
2 -المجال ألزماني/ يقصد بالمجال ألزماني المدة التي استغرقتها عملية جمع البيانات وفي هذه الدراسة كانت المدة الزمنية حوالي شهرين وقد كانت هذه ألمده ضرورية للاطلاع على اكبر عدد ممكن من مفردات الدراسة.
3 -المجال البشري / و يقصد به هنا كل من طلاب كلية الآداب و كليه التربية جامعة واسط .

2 -اختيار العينة:

بلغ عدد الحالات التي أجريت عليها الدراسة (60)وحدة ، (30)من كلية التربية و (30)من كلية الآداب وقد اختار الباحث هذه العينة عشوائيا ولما كانت العينة المختارة هي اقل بكثير في حجمها من حجم المجتمع المدروس لذلك اهتم الدارسون بموضوع الأسس المختلفة التي تتيح للباحث سحب عينه تمثل بدرجة مناسبة المجتمع المراد دراسته ليسهل هذا على الباحث عملية تعميم النتائج التي يخرج بها.

3 -الوسائل الإحصائية:

لقد استعان الباحث في جمع البيانات لوسيلتين أساسيتين هما الملاحظة ثم استمارة البحث الميداني ويقصد بالملاحظة وسيلة هامه من وسائل جمع البيانا ت والغرض منها هو جمع المعلومات التي تتعلق بنوع البحث وقد قام الباحث بجمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية ثم استمارة البحث الميداني ومن الوسائل الإحصائية التي تم اعتمادها هي النسبة المؤوية ثم اختبار مربع كا[2] .

4 -مناقشة بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها

أ -النوع :

يؤثر النوع أي كون المبحوث ذكرا او أنثى في طبيعة الإجابات التي يرفد بها البحث ، ذلك ان إجابات الذكور بحكم طبيعتهم البيولوجية والاجتماعية تختلف عن إجابات الإناث ، لذا ينبغي على الباحث الانتباه إلى متغير النوع في أي دراسة بحثية يقوم بها ، وتشير البيانات الإحصائية الى ان عدد الذكور في العينة البالغ عدد وحداتها (60) شخصا تتكون من (42) ذكرا وبنسبة (64%) اما عدد الإناث في العينة فيبلغ (18) وبنسبة (36) والجدول رقم (1) يوضح ذلك .

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية%
ذكر	42	%64
أنثى	18	%36
المجموع	60	%100

ب الخلفية الاجتماعية :

تؤثر الخلفية الاجتماعية في طبيعة الإجابات التي يعطيها المبحوثين للباحث . فهناك مبحوثون كانت ولادتهم في المدن والأقاليم الحضرية ، وهناك مبحوثون آخرون كانت ولادتهم في المناطق الريفية ، وطبيعة محل الولادة للمبحوث سواء كان في مركز المدينة او القضاء او الناحية او القرية يؤثر في طبيعة الأفكار والمعتقدات والقيم التي يحملها ،وتشير البيانات الإحصائية الى ان عدد

المبحوثين من ذوي الأصول الحضرية في العينة البالغ عدد وحداتها (60) شخصا تتكون من (40) وبنسبة (60%) اما عدد المبحوثين من ذوي الأصول الريفية في العينة فيبلغ (20) وبنسبة (40) والجدول رقم (2) يوضح ذلك .

جدول رقم (2 توزيع العينة تبعا لمتغير الخلفية الاجتماعية

الخلفية الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية%
حضر	40	%60
ريف	20	%40
المجموع	60	%100

ت الحالة الاقتصادية :

لاشك في أهمية الأسرة بالنسبة للفرد إذ أنها تؤدي دورا متميزا في عملية التنشئة الاجتماعية ومن هنا يجيء ذلك التأثير الكبير الذي تصفه الدراسات الاجتماعية المعاصرة على البيئة الاجتماعية وبناءا على ذلك تشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (3) حيث يمثل توزيع عينة البحث على وفق حالة الوالدين اذ تشير إلى ان ما نسبته 60% من أفراد العينة أكدت إن الحالة الاقتصادية للعائلة جيدة في حين إشار ما نسبته 30% من أفراد العينة إلى إن الحالة الاقتصادية للعائلة متوسطة في حين بلغت نسبة 10% من أفراد العينة هم من ذوي المستوى الواطئ من الداخلوالجدول رقم (3) يوضح ذلك :

جدول رقم (3)توزيع العينة تبعا لمتغير الحالة الاقتصادية

الإجابات	العدد	النسبة %
جيدة	30	%60
متوسطة	20	%30
ضعيفة	10	%10
المجموع	60	%100

ث -الظاهرة المدروسة :

وعند سؤال أفراد العينة حول تأكيد منظمات المجتمع المدني على ضرورة مشاركة الجميع في التنمية وان يشترك الجميع في هذه المهمات من اجل ان تتضافر كل الجهود للمساهمة في عملية التنمية المطلوبة من اجل النهوض بواقعها المتردي وهذا ما عكسته الأرقام في الجدول رقم (4) حيث اكد ما نسبته (90%) على أهمية المشاركة الجماعية في عملية التنمية ، فيما لم يؤكد ذلك ما نسبته (10%) وجدول رقم (4) يوضح ذلك

جدول رقم (4) يوضح تأكيد منظمات المجتمع المدني على ضرورة مشاركة الجميع في التنمية

الإجابات	العدد	النسبة %
نعم	40	%80
الى حد ما	10	%10
لا	10	%10
المجموع	60	%100

ج -دور منظمات المجتمع المدني في مجال تقديم برامج ثقافية

ولمعرفة مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في تقديم البرامج الثقافية حيث ان تقديم مثل هذه البرامج يمثل جانبا من جوانب التنمية وأهمية ذلك في رفع المستوى الثقافي والمعرفي لأفراد المجتمع ودور ذلك في بناء المجتمع وتطوره ، تشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (5) حيث اكد ما نسبته (80%) من أفراد العينة على أهمية منظمات المجتمع المدني في مجال تقديم تلك الخدمات فيما لم يشير الى ذلك مانسبته (20) من أفراد العينة .

جدول رقم (5)يوضح دور منظمات المجتمع المدني في مجال تقديم برامج ثقافية

الإجابات	العدد	النسبة %
نعم	36	%60
الى حد ما	12	%20
لا	12	%20
المجموع	60	%100

ح دور منظمات المجتمع المدني في مجال محو الأمية

ولمعرفة دور منظمات المجتمع المدني في المجال التربوي والتعليمي وخاصة في مجال تقديم برامج تعليمية وتدريبية في مجال مكافحة الأمية أظهرت النتائج ان(48) فردا من مجموع (60) أي مانسبته (71,6)كانت إجابتهم بنعم والى حد ما في حين اكد (17) فردا من أفرادالعينة أي مانسبته(28.4) من أفراد العينة الى عدم قيام منظمات المجتمع المدني بنشاطات في هذا المجال والجدول رقم (6) يوضح ذلك :

جدول رقم (6) يوضح دور منظمات المجتمع المدني في مجال محو الأمية

الإجابات	العدد	النسبة %
نعم	26	%43.3
الى حد ما	17	%28.3
لا	17	%28.4
المجموع	60	%100

خ نشر الوعي السياسي والحقوقي

وعند سؤال أفراد العينة عن مدى قيام منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي السياسي والحقوقي بين فراد المجتمع تشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (7) الى ان (30)فردا من أفراد العينة وما نسبته (50%)كانت إجابتهم بنعم في حين أشار (14)فردا من أفراد العينة وما نسبته (23.3%ا)لى ذلك بقولهم االى حد ما في حين أكد (16) فردا من أفراد العينة وما نسبته (26.7%)لى عدم قيام منظمات المجتمع المدني بهذا الدور والجدول الآتي يوضح ذلك

جدول رقم (7) يوضح دور منظمات المجتمع المدني في مجال نشر الوعي السياسي

الإجابات	العدد	النسبة %
نعم	30	%50
الى حد ما	14	%23.3
لا	16	%26.7
المجموع	60	%100

و- دور منظمات المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات الصحية

تشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (8) الى دور منظمات المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات الصحية من خلال أقامة الندوات والورش المكرسة في مجال تقديم المعلومات الصحية لأفراد المجتمع او في مجال تطوير عمل الكادر الصحي او الاطلاع على المشاريع البيئية وتقديم النصح والاستشارات الفنية وغيرها ، فقد أشارت النتائج الى ان غالبية المبحوثين من العينة كانت قد أظهرت الرضا عن دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال حيث أشار ما نسبته 80% من افراد العينة الى ذلك ، فيما لم يشر الى ذلك الدور ما يقارب (20%) .والجدول رقم (8) يوضح ذلك .

جدول رقم (8)

يوضح دور منظمات المجتمع المدني في مجال نشر تقديم الخدمات الصحية

الإجابات	العدد	النسبة %
نعم	38	%63.7
الى حد ما	10	%16.3
لا	12	%20
المجموع	60	%100

م -دور منظمات المجتمع المدني في مجال رعاية الطفولة والأمومة

وعند سؤال أفراد العينة من المبحوثونعن دور منظمات المجتمع المدني في مجال رعاية الطفولة والاهتمام بهم وخاصة الذين يعانون من مشكلات سلوكية ويعانون من الإهمال والمشردين او من ذوي الاحتياجات الخاصة كالأيتام ومتابعة أحوالهم ودراسة ظروفهم الأسرية، فقد أشار(30) فردا من افراد العينة الى قيام منظمات المجتمع المدني بذلك الدور وما نسبته (50%)

فيما اشار (11) مبحوثا من أفراد العينة وبنسبة (18.3%) بقولهم الى حد ما ، فيما أشار (17) مبحوثا من أفراد ألعينه وما نسبته (31.7) بقولهم (لا) والجدول رقم (9) يوضح ذلك .

جدول رقم (9) يوضح دور منظمات المجتمع المدني في مجال رعاية الطفولة

الإجابات	العدد	النسبة %
نعم	**30**	**%50**
الى حد ما	**11**	**%18.3**
لا	**19**	**%31.7**
المجموع	**60**	**%100**

وعند أجراء اختبار كا2 للتأكد من وجود فرق معنوي في إجابات المبحوثين من أفراد العينتين حول دورمنظمات المجتمع المدني في مجال رعاية الطفولة وحسب متغير النوع اي بين كون المبحوث ذكرا او أنثىفقد اتضح ان قيمة كا 2 هي (1.6) وهي اصغر من القيمة الجدولية وهذا يدل على عدم وجود فرق معنوي بين إجاباتالمبحوثين من أفرادالعينتين مما يؤكد صحة الفرضية القائلة (لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية وحسب متغير النوع) **والجدول رقم (10) يوضح ذلك :**

جدول رقم (10)يوضح دور منظمات المجتمع المدني في مجال رعاية الطفولة وحسب متغير النوع .

ذكر	العدد	%	أنثى	العدد	%	المجموع
نعم	21	70	نعم	18	64	39

9	13	6	لا	10	3	لا
12	13	6	إلى حد ما	20	6	إلى حد ما
60	100	30	المجموع	100	30	المجموع
قيمة كا^2 هي 1,6 غير ذي دلالة						

ع دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص عمل للشباب

اما عن دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص العمل للراغبين من الشباب وبقية أفراد المجتمع فأن البيانات المعروضة في الجدول رقم (11) تؤكد على نحو واضح وجود مساهمات جيدة في هذا المجال حيث أشار ما نسبته (66.3%) الى ذلك ، مقابل نسبة (34.7%) من الذين أجابوا خلاف ذلك ، والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول رقم (11 يوضح دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص العمل

الإجابات	العدد	النسبة %
نعم	**30**	**%50**
الى حد ما	**10**	**%16.3**
لا	**20**	**%34.7**
المجموع	**60**	**%100**

ولغرض التأكد من وجود فرق معنوي في إجابات المبحوثين من أفراد العينتين حول دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص العمل وحسب متغير الكلية ، تم إجراء اختبار كا2 وكانت النتيجة (2.7)وهي اصغر من القيمة الجد ولية اي عدم وجود فرق معنوي ، بمعنى أخر ان أفراد عينة كلية التربية لا يختلفون في إجاباتهم عن أفراد عينة كلية الآداب في اعتقادهم بدور منظمات المجتمع المدني في توفير فرص عمل للشباب مما يؤكد صحة الفرضية

القائلة (: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) عن دور منظمات المجتمع المدني تبعا لمتغير الكلية ، والجدول رقم (12) يوضح ذلك :

جدول رقم (12)

توزيع عينة البحث عن أهميةدور منظمات المجتمع المدني في توفير فرص عمل للشباب و حسب متغير الكلية.

كلية الآداب	العدد	%	التربية	العدد	%	المجموع
نعم	18	64	نعم	20	68	38
لا	4	9	لا	6	18	10
إلى حد ما	8	27	إلى حد ما	4	14	12
المجموع	30	100	المجموع	30	100	60
قيمة كا^2 هي 2,7						

النتائج الإجمالية للبحث:

1 - كشفت النتائج الميدانية للبحث على ان لمنظمات المجتمع المدني دورا واضحا في مجال الرعاية الصحية فقد أشارت النتائج الى ان غالبية المبحوثين من العينة كانت قد أظهرت الرضا عن دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال حيث أشار ما نسبته 80% من افراد العينة الى ذلك ، فيما لم يشر الى ذلك الدور ما يقارب (20%) .

2 - اما عن دور منظمات المجتمع المدني في مجال رعاية الطفولة والاهتمام بهم وخاصة الذين يعانون من مشكلات سلوكية ويعانون من الإهمال والمشردين او من ذوي الاحتياجات الخاصة كالأيتام ومتابعة أحوالهم ودراسة ظروفهم الأسرية ، فقد أشار(30) فردا من أفراد العينة الى قيام منظمات المجتمع المدني بذلك الدور وما نسبته (50%) فيما اشار (11) مبحوثا من أفراد العينة وبنسبة (18.3%) بقولهم الى حد ما ، فيما أشار (17) مبحوثا من أفراد ألعينه وما نسبته (31.7) بقولهم (لا) .

3 - اما عن دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص العمل للراغبين من الشباب وبقية أفراد المجتمع فأن البيانات المعروضة في الجدول رقم (11) تؤكد على نحو

واضح وجود مساهمات جيدة في هذا المجال حيث أشار ما نسبته (66.3%) الى ذلك ، مقابل نسبة (34.7%) من الذين أجابوا خلاف ذلك

4 - ولغرض التأكد من دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص العمل وحسب متغير الكلية ، تم إجراء اختبار كا 2 وكانت النتيجة (2.7)وهي اصغر من القيمة الجد ولية اي عدم وجود فرق معنوي ، بمعنى أخر ان أفراد عينة كلية التربية لا يختلفون في إجاباتهم عن أفراد عينة كلية الآداب في اعتقادهم بدور منظمات المجتمع المدني في توفير فرص عمل للشباب مما يؤكد صحة الفرضية القائلة (: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) عن دور منظمات المجتمع المدني تبعا لمتغير الكلية) .

5 - وعند أجراء اختبار (كا2) للتأكد من وجود فرق معنوي في إجابات المبحوثين من أفراد العينتين حول دور منظمات المجتمع المدني في مجال رعاية الطفولة وحسب متغير النوع اي بين كون المبحوث ذكرا او أنثىفقد اتضح ان قيمة كا 2 هي (1.6) وهي اصغر من القيمة الجدولية وهذا يدل على عدم وجود فرق معنوي بين إجابات المبحوثين من أفرادالعينتين مما يؤكد صحة الفرضية القائلة (لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية وحسب متغير النوع

التوصيات التي تقترحها الدراسة :

1 - من الضروري ان تقوم الجهات الحكومية بتقديم الدعم المالي والمعنوي لمنظمات المجتمع المدني كي يتسنى لها القيام بواجباتها وأنشطتهاومشاريعها علىأكمل وجه .

2 - من الضروري ان تقوم منظمات المجتمع المدني بتدريب كوادرها العاملة وفسح المجال أمام العنصر النسوي وتذليل الصعوبات أمام تلك الطاقات البشرية كي تأخذ دورها في صنع القرار من اجل النهوض بالمجتمع وتشجيع القيم الايجابية ومحاربة القيم السلبية التي تحول دون قيام المرأة بواجبها اتجاه تطوير المجتمع وتحقيق حالة التنمية التي تتطلب تضافر كافة الجهود المجتمعية الرامية لتنمية المجتمع .

3 - القيام بترسيخ ثقافة الوضوح والشفافية في عمل منظمات المجتمع المدني ومحاربة الفساد المالي والإداري من خلال تنشيط عمل الرقابة ومتابعة وتدقيق الأنشطة المختلفة لعمل المنظمات من قبل جهات مختصة و مدربة ومحاسبة من يثبت تقصيره في هذا المجال .

4 - القيام بترسيخ العلاقة الايجابية بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع من خلال المشاريع المشتركة الاجتماعية والصحية والثقافية والعمل على توعية المواطنين باهمية عمل تلك المنظمات من خلال عقد الندوات والورش المختلفة والاستفادة من وسائل الاتصال الجماهيرية في نشر ثقافة المجتمع المدني من اجل ضمان نجاح عمل تلك المنظمات في جهودها التنموية على أفضل وجه .

5 - نقترح إجراء دراسات مماثلة عن دور المجتمع المدني في العراق وفي مجالات تنموية أخرى للوقوف على دور تلك المنظمات المدنية .

الخاتمة :

لقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تنمية وخدمة المجتمع واثر ذلك على استقرار المجتمع وتطوره ، بالإضافة الى معرفة واقع منظمات المجتمع المدني في العراق وماهي المشكلات والمعوقات التي يعاني منها ، وقد تبين ان لمنظمات المجتمع المدني دورا واضحا في عملية التنمية الاجتماعية خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية ومساعدة الفئات الضعيفة ماديا ومعنويا وهذا ما كشفت عنه الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها ،حيث أكد عدد كبير من أفراد العينة الى قيام منظمات المجتمع المدني بأدوار مختلف ، وكذلك أكدت العديد من الدراسات على هذا الدور الاجتماعي التنموي ، كما ينبغي من اجل ان تقوم منظمات المجتمع المدني بدورها التنموي وعلى أكمل وجه من تقديم الدعم المعنوي والمادي لها سواء من قبل الحكومات المحلية التي تمارس في مناطقها تلك المنظمات نشاطاتها المتعددة او من قبل السكان والأهالي والجمعيات الخيرية ووجوب انخراط أفراد المجتمع فيها وممارستهم للأنشطة المختلفة وفي كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخدمية.

ولمنظمات المجتمع المدني دورا أخر حيث تقوم بالعمل من اجل تفعيل القوانين والتشريعات القانونية المناسبة والعمل على إشاعة ثقافة المجتمع المدني بين جميع شرائح المجتمع وذلك من خلال إشاعة ثقافة المشاركة وقبول وجهات النظر المختلفة واحترام الرأيالأخر، وان تمارس دورها بوضوح وشفافية وبدون أي قيود .

المصادر والهوامش :

1 - انظر : د. أمل هندي الخزعلي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغير الديمقراطي ، مجلة أوراق عراقية ، العدد3 ، 2005، بغداد ، العراق ، ص35.

2 - د. كريم ابو حلاوة ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد الثالث ، 1999، ص12.

3 - د، عامر حسن فياض ، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية ، أنموذج المنطقة العربية ، الموسوعة الثقافية ، دار الشؤون الثقافية ، العراق ، بغداد ، 2009، ص41.
4 - عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق ، الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى ، العراق ،2009 ، ص292.

5 - د. السيد رشاد غنيم ، دراسات معاصرة في علم الاجتماع ،ط1، دار النهضة العربية ، بيروت : لبنان : 2010، ص 270.

6 - مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ،ط2، مكتبة الأنجلو مصرية : القاهرة : 1970 ، ص[240].
7 - إبراهيم ناصر ، علم الاجتماع التربوي ،ط1، دار الجيل ، بيروت : لبنان: 2003 ص[190]
8 - د. محمد الدقس ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ،ط 1، دار المجدلاوي ،عمان: الأردن : 1987 ص 36 - 37.

9 - د. دلال ملحس استيتية ، التغير الاجتماعي والثقافي ، ط 2، دار وائل للنشر ،الأردن: عمان : 2008، ص 42.

10 -د. عبد الباسط محمد حسن ، إشكالية التنمية في العالم العربي : عمان : 1985، ص 20

11 -. عادل فهمي محمد ، دراسات حول التنمية في الوطن العربي ، مؤسسة الخدمات العربية :عمان ، 1988 ، ص 100
12 -د. عمر التومي الشيباني ، التربية وتنمية المجتمع العربي ،لدار العربية ، تونس:1985 ، ص 68 .
13 -د. إبراهيم ناصر ، علم الاجتماع التربوي ، مصدر سبق ذكره ، ص198

14 -د. كاميرانألصالحي ، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق ، ط2 ، العراق ، اربيل ، 2000، ص171.

15 -د. حبيب الجنحاني ود. سيف الدين عبدالفتاح ، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية ، ط 1 ، دار الفكر ،دمشق ، سوريا ، 2003، ص13-14)

16 -عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000، ص78.

17 -جون اهرنبرغ ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، المنظمة العربية للترجمة ، ترجمة د. علي حاكم صالح ، بيروت لبنان ، ط1،2008، ص 158.

18-حسن جاسم الشمام ، ممارسة السياسة في مجتمع مدني ، أطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب جامعة بغداد ، 2008 ، ص77.

19-جون لوك في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية ، بيروت ،1959، ص185

20-د، عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، دار المدى للنشر ، سوريا ، ط1 ، 2003، ، ، ص37

21-عبد الغفار شكر ، اثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي ، ندوة مؤتمر الثقافة العربية والمتغيرات الدولية ، القاهرة ، العدد الأول ، 2002،ص14.

22-د. عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ،ص132.

23-د. عبدالوهاب حميد رشيد ،المصدر نفسه ،ص132.

24-عبدالعظيم جبر ، مصدر سبق ذكره ، ص301.

25-عبد العظيم جبر،المصدر نفسه،ص302

26-د. عبدالوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ،ص140.

27-كاساوري سين ، المجتمع المدني والحرب على الإرهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ترجمة حازم إبراهيم ،بيروت ،لبنان ، ط1، 2010.ص170.

28-منظمةهاريكار ، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية ، العراق ، دهوك ، 2007 ، ص 38. نسخة الكترونية . ص40 .

29-د. عبدا لوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 87-88.

30-عزيز إسماعيل ، المجتمع المدني في العالم الإسلامي ، تحقيق أمين صاجو ، دار الساقي ، ط 1 ، بيروت لبنان ، 2007، ص85.

31-خليل الشافعي ، المجتمع المدني الديمقراطي ، مجلة قراطيس ، مؤسسة الفكر الجديد ، العدد 2 ، العراق ، النجف الاشرف، 2011، ص 9.

32-عبد العظيم جبر ،مصدر سبق ذكره ،ص 296 .

33-أماني قنديل ، الى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر، ورقة قدمت الى مستقبل التطور الديمقراطي في مصر ، 1997 ، القاهرة ، ص3،

34-د . احمد إبراهيم ، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد24 ، العدد الثاني ، 2008، ص260.

35-فيصل الصوفي ،المنظمات غير الحكومية في اليمن ، المؤتمر نت من اليمن الى العالم ،2007، نسخة الكترونية .

36- منظمة هاريكار غير الحكومية ، المجتمع المدني العراقي ، مصدر سبق ذكره ،ص38.

37-د. خيري عبدالرزاق ،نظام الحكم في العراق بعد 2003، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012، ص122

38-د. عدنان ياسين ، المجتمع المدني وديناميات التغيير ، بيت الحكمة ، ط 1، بغداد،العراق ، 2011، ص67

39-د . إحسان محمد الحسن ،مشكلات منظمات المجتمع المدني وكيفية مواجهتها ،نقلا عن سامان محي الدين محمد ، منظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية المجتمعية ، رسالة ماجستير غير منشور ة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2009، ص63.

40-منظمة هاريكار ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.

41-د. احمد إبراهيم ، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية مصدر سبق ذكره، ص266

42-د. احمد ابراهيم ،مصدر سبق ذكره ، ص268.

43-د. عدنان ياسين ، مصدر سبق ذكره ،ص57.

44-د. ياسين البكري ، هالة كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، ط1 ، سلسلة ثقافة ديمقراطية ، بغداد ، العراق ، 2013، ص227.

45-د. عدنان ياسين مصطفى ، المجتمع المدني المعاصر في العراق (إشكالات بنيوية) ، من ورشة عمل لأكاديميين عراقيين عقدت بعمان ، الأردن ، 2008، ص87.

46-د. امل هندي الخزعلي ، مصدر سبق ذكره ، ص38.

47-فلاح حسن ال مانع ، المجتمع المدني في العراق ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العراق ، 2004، ص 165.

48-فلاح حسن ال مانع ،المصدر نفسه ، ص177.

49-فلاح حسن ال مانع ،المصدر نفسه ص179.

50-د- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة وهبه 1977 م ص 128.

51 - د- محمد عبيدات و آخرون (د.) منهجية البحث العلمي ، القواعد والمراحل و التطبيقات ، عمان دار وائل للنشر 1990 م ، ص 27 .